النساء السعوديات يتحكمن بـ(210) مليارات دولار

الرياض / متابعات :

كشف تقرير اقتصادي متخصص عن أن حجم السيولة المالية التي تملكها النساء في المملكة بلغ 18 مليار دولار في العام 2011م من إجمالي الثروات الشخصية المودعة لدى البنوك والمصارف العاملة في المملكة.

وأشار إلى أن النساء يسيطرن على ما نسبته 20 في المائة من رأس المال في الصناديق المشتركة السعودية، ويمتلكن 33 في المائة من مؤسسات الوساطة المالية، و40 في المائة من الشركات العائلية.

وكشف عن أن النساء السعوديات يتحكمن بما يقارب 210 مليارات دولار من الثروات المنقولة وغير المنقولة من عقارات وأسهم وسندات وثروات أخرى.

وتناول التقرير موضوع إدارة النساء للأصول المنقولة وغير المنقولة، كاشفا عن أن نسبة النساء اللواتي يدبرن أصولهن وحساباتهن المالية تبلغ 80 في المائة بينما 10 في المائة تدار ثرواتهن عبر وكلاء والنسبة الباقية تدار من قبل أقاربهن.

وأشار إلى أن حجم الثروة النسائية السائلة للسعوديات توازي مجموع ما تملكه النساء مجتمعات في دول الخليج العربي الخمس الأخرى، وأرجع أسباب ارتفاع السيولة المملوكة للنساء داخل البنوك السعودية إلى تكدس الثروات النقدية للنساء طوال الحقبة الزمنية الماضية في ظل إهمال البنوك للعميلات اللواتي يلقين اهتماما أقل من العملاء الرجال في البنوك، حيث إن المنتجات الاستثمارية المقدمة من البنوك تركز على الرجال كثيرا وتقل جدا بالنسبة إلى النساء ما أدى إلى قلة كبيرة في الأوعية الاستثمارية للثروات النسائية وهذا أدى إلى ارتفاع السيولة بنسبة كبيرة.

14 أكتوبر تسلط الضوء على أهم قضايا العنف التي تمارس ضد المرأة

غياب الرادع الاجتماعي في المحيط المباشر للعنف يشجع على ممارسته

ضرورة بناء قدرات الموظفين في منظمات المجتمع المدني ودور الإيواء ووحدات الاستماع

إذا تتبعنا تاريخ العنف الاجتماعي ضد المرأة لوجدنا أن العنف الممارس عليها له جذور تاريخية تتوارثه الأجيال وتضفي عليه بعض التحسينات والتعديلات إلا أنه يبقى محافظا على طابعه العام وهو الحط من كرامة المرأة ومن مكانتها الاجتماعية وصولا إلى تجريدها من إنسانيتها وحرمانها حقها في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها ومستقبلها .

صحيفة (14 أكتوبر) سلطت الضوء على أهم قضايا العنف التي تمارس ضد المرأة وخرجت بالحصيلة التالية :

لقاءات وتصوير / مواهب بامعبد

رفع الظلم ضد المرأة

بداية قالت الأخت أمل سليمان عبد الله محمد نائبة مسؤولة في قسم النساء في سجن المنصورة حول انطباعها عن العنف الممارس ضد المرأة : عند الحديث عن العنف ضد المرأة نعرف أن هناك أنواعا كثيرة منها المس بكرامة المرأة من خلال شتمها وإهانتها ومعاملتها معاملة سيئة ولهذا لابد من تكثيف العمل من اجل رفع الظلم والعنف ضد المرأة القائم على أساس النوع الاجتماعي.

وأضافت: تعرفت على الكثير من أشكال العنف وأنواعه على المرأة وهدفنا هو تمكين المرأة من استرجاع حقها وهذا من خلال المحاضرات التي عرضت في الدورات التي تهتم برفع العنف ضد المرأة وأملي هو تطبيق كل ما نتلقاه في الدروات على الواقع بالشكل السليم.

القضاء على العنف

وقالت الأخت سهام محفوظ عبد الله ، تعمل في اتحاد نساء اليمن فرع تعز،عن رأيها حول العنف القائم على المرأة: هدفنا هو العمل من اجل القضاء على العنف وأشكاله، من أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية.

وأضافت: يؤدي العنف الممارس ضد المرأة إلى تكبد تكاليف اجتماعية واقتصادية.

تقديم الحلول المناسبة

أما الأخت إيمان رشاد احمد من جمعية الهلال الأحمر اليمني عدن، فقالت: تعاني المرأة في مجتمعنا ظروفا تحاول إضاعة حقوقهن عبر ممارسة العنف ضدها ولهذا يجب علينا أن نتعرف على أساليب الاستماع والمعاملة الجيدة للنساء والشروط التي تناسب المستمعة وكذا كيفية تقديم الحلول المناسبة للمرأة المعنفة.

وأكملت: فقد تعاني النساء من عزلة وعدم قدرة على العمل ونقص المشاركة في الأنشطة المنتظمة وعدم استطاعتهن الاعتناء بأنفسهن وأطفالهن.

تعزيز المعلومات

من جانبها قالت الأخت لميس عبد الكريم العرشي محامية في المكتب التنفيذي بصنعاء وكمستمعة منسقة في مشروع ضحايا الاتجار: تحصل المعنفات على خدمات أفضل وأجود في وحدات الاستماع باتحاد نساء اليمن بكافة فروعه ولهذا من المفيد أن يتلقين المعلومات والمحاضرات التي تفيدهن في كيفية التعامل مع المواقف الصعبة التي يتعرضن لها وهو العنف بكل أنواعه.

وأضافت: لا بد من توفير المزيد من الموارد من أجل تعزيز الوقاية الأولية من العنف الممارس ضد المرأة.

فرصة للتغيير

من ناحيتها تحدثت الأخت عبير فريد عبده سالم ، اتحاد نساء اليمن محافظة لحج قائلة: من المهم توصيل الرسالة الايجابية إلى المعنفة من خلال ما تتلقاه من معلومات حول العنف الممارس ضدها بغرض تقويم سلوكها مستقبلا، مضيفة: يجب وضع حد لوباء العنف الذي يمارس ضد المرأة حتى ننعم بعالم أكثر عدلا وسلاما.

أهمية الحصيلة

وعبرت الأخت حنان احمد حسين الأخصائية الاجتماعية في سجن المنصورة المركزي م/ عدن عن انطباعها قائلة لا يمكننا تجاهل موجات العنف المتكررة التي تتعرض لها المرأة، والعنف هو سلوك وفعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف بهدف استغلال طرف آخر ما يتسبب في أحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية ونتمنى أن نطبق مفهوم التعامل مع النساء المعنفات في مجالنا وحياتنا الواقعية حتى نخرج بنتائج أفضل في المستقبل.

تجسيد عمل المنظمات

أما المحامية أريج عبد الحكم الكلي من المؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة و الحدث فأكدت: أهمية توصيل المعلومة في كيفية التعامل مع المعنفة خاصة عندما تحضر إلى منظمات المجتمع المدني أو إلى دار الإغاثة والى وحدة الاستماع.

وأضافت: لا بد من الرجوع إلى القانون الإلهي والشريعة الإسلامية التي تعطي للمرأة كامل حقوقها وعزتها وكرامتها وتقدم لها الحماية والحصانة الكاملة.

المعاملة الخاطئة للمعنفة

قالت الأخت أنسام فؤاد ناصر من دار الإغاثة : يجب توصيل ماهية المعاملة الخاطئة للمرأة المعنفة من قبل البعض وأيضاً كسر حاجز الخوف والخجل عند البعض،

والتوعية الاجتماعية سواء كان ذلك في المجتمع الأنثوي أو في المجتمع ككل.

وأضافت: لابد من معرفة المرأة لحقوقها، وكيفية الدفاع عنها، وإيصال صوتها إلى العالم بواسطة كافة وسائل الإعلام، وعدم التسامح والتهاون والسكوت عن سلب حقوقها.

راتب الزوجة لا يجوز استغلاله إلا بموافقتها

القاهرة / متابعات :

تعاني بعض السيدات العاملات من سيطرة أزواجهن على المرتب الشهري بالإكراه، ويعتبرون أن هذه التصرفات طبيعية نتيجة خروج المرأة إلى العمل ولابد من مشاركتها في المصاريف بطريقة أو بأخرى، وكثيرا ما تقف الزوجات حائرات بين الصمت والبوح، فالصمت يعني استمرار تلك المأساة، أما الكلام فربما يجر الزوجين معا إلى بحر متلاطم من المشاكل التي لا تنتهي إلا بأبغض الحلال وهو الطلاق .

يقول المستشار القانوني جلال عثمان ناصف بحسب جريدة (الأهرام) : لقد جاء ديننا الإسلامي بمبدأ واضح لم تعرفه البشرية من قبل وهو فصل الذمة المالية للزوجين ، وقد أخذ القانون بذلك المبدأ، فلكل من الزوجين ذمة مالية منفصلة عن الآخر، وبالتالي لا يسأل أي من الزوجين عن التصرفات القانونية التي يقوم بها الطرف الآخر كالبيع والشراء، ومن هنا يتضح لنا أن الزوج لا يملك الحق في التصرف في أموال زوجته إلا بإذنها وبموافقتها.. فلا يجوز استغلال أموال الزوجة بأي شكل من الأشكال.

ولابد أيضا من وجود حد أدنى من التفاهم بين كل زوجين. فالأساس هو التكامل، ولابد للرجل أن يتفهم قدر ومكانة الزوجة وأن يعطيها حقها لكي تتمكن من تربية الأبناء بالشكل السليم.

ويشير د. محمود عاشور وكيل الأزهر الأسبق وعضو مجمع البحوث الإسلامية إلى إن هذا الأمر لا يجوز شرعا لأن الرجل هو المسئول عن زوجته والإنفاق عليها من واجباته الشرعية التي اختصه بها وحده المولى عز وجل وإذا أرادت أن تشاركه في الإنفاق برضاها فهو جائز، ومن جهة أخرى لا ينبغي للمرأة أن تطلب طلبات فوق طاقة زوجها المالية، أو تنظر لمن هم أعلى منها في المستوى الاجتماعي والمادي، وما دام الزوج راضيا عن عمل زوجته منذ البداية فلا يجوز له أن يأخذ من راتبها إلا برضاها وبموافقتها.

إعلاميات عربيات ينتقدن سوء تطبيق القوانين الذي يحد من مشاركة المرأة في الحياة العامة

حرص المرأة على التعليم والحصول على المعلومات خطوة مهمة للحصول على حقوقها

هناء بوحجي

ناهد باشطح

أحلام عبد الرقيب

رفيعة الطالعي

كونا / متابعات :

أجمعت إعلاميات عربيات على أن سوء تطبيق بعض القوانين يحد من مشاركة المرأة في الحياة العامة مؤكدات في الوقت ذاته الدور المميز الذي تقوم به الكثير من النساء العربيات في مجتمعاتهن .

جاء ذلك في دورة تدريبية بعنوان «دور الإعلاميات في دعم حقوق المرأة في المنطقة العربية» نظمها المركز المصري لحقوق المرأة بالتعاون مع شبكة انترنيوز العربية وشاركت فيها حوالي 21 إعلامية خليجية وعربية.

وقالت الإعلاميات : إن القوانين التي تميز بين الرجل والمرأة قليلة إلا أن المشكلة تكمن في سوء تطبيق هذه القوانين، ما يحدث نوعا من التمييز ضد المرأة وربما يحرمها من بعض الفرص .

من جهتها ذكرت المحررة الاقتصادية في صحيفة (الوسط) البحرينية هناء بوحجي انه لا توجد قوانين في مملكة البحرين تحرم المرأة من المشاركة في الحياة السياسية كما لا توجد قوانين تميز ضدها إذ ساوى الدستور بين الرجل والمرأة في العديد من الأدوار المتعلقة بالحياة الاجتماعية والعمل والصحة لكن المشكلة في تنفيذ القوانين .

ودعت المرأة إلى أن تقوم بتثقيف نفسها قانونيا والتعرف إلى حقوقها التي يمكن أن تهضم بسبب عدد من الإجراءات التي لا تستند إلى أي أساس قانوني وتحرمها من كثير من الحقوق لا لسبب إلا لقناعات خاصة.

من جهتها قالت رئيسة مركز المرأة الإعلامي السعودي ناهد باشطح : إن إمكانية مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية والثقافية في المملكة العربية السعودية تتشكل وفق ثقافة المجتمع السائدة . وذكرت أن الدولة أكدت أهمية إشراك المرأة في التنمية حيث فتحت لها مجالات التعليم المختلفة وتم تعيين المرأة السعودية في مناصب عليا في التعليم إلا أن المجتمع وقف حائلا دون فتح مجالات أخرى كالإعلام والقانون على سبيل المثال ، وأشارت إلى تصريحات مسؤولين سعوديين مؤخرا عن وجود توجه إلى تعيين نساء سعوديات في السلك الدبلوماسي الذي «ربما يعتبر تمهيدا لدخول المرأة الشأن السياسي».

وطالبت الإعلامية السعودية بضرورة أن تحرص المرأة على التعليم والوصول إلى المعلومات كخطوة مهمة للحصول على حقوقها مستشهدة برأي خبراء التنمية الذين اشترطوا ذلك لإحداث التنمية المجتمعية لأي مجتمع ، وحملت الإعلامية السعودية باشطح المجتمع مسؤولية دعم المرأة ومساندتها في مشوارها الطويل للمشاركة بشكل فاعل في المجتمع بما يحقق طموحها ويساهم في التنمية بشكل عام.

وعلى الصعيد ذاته ذكرت مديرة إدارة المرأة في وزارة الإعلام اليمنية أحلام عبد الرقيب أن مشاركة المرأة في الوطن العربي بشكل عام واليمن بشكل خاص لا تزال في قوقعة رغم ما يحدث من تطورات وتغييرات وثورات علمية في شتى المجالات .

وأفادت أن المرأة لا يزال أمامها طريق طويل حتى تستطيع المشاركة بشكل مؤثر وتخوض المنافسة الشريفة مع نصفها الآخر مبينة أن هذا الأمر يتطلب بذل مجهود اكبر وكسر القيود حتى تستطيع أن تشارك بكل جرأة خاصة أن المرأة اليوم في معظم الدول العربية حصلت على بعض الامتيازات.

من جهتها قالت المحررة في صحيفة (عمان) العمانية رفيعة الطالعي انه رغم حماس ورغبة المرأة العمانية في ممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية والثقافية «فانها من وجهة نظري لم تنل ما يرضي طموحها ويحقق لها المشاركة الفعلية باعتبار أنها تشكل أكثر من 50 بالمائة من التعداد العام للدولة» .

وعزت ذلك إلى نقص عدد النساء في مواقع صنع القرار وقلة النساء الواعيات بواقع المجتمع وحقيقة وضع المرأة وعدم تفعيل القوانين الصادرة لصالح المرأة وعدم مساندة الأسرة أو الرجل لها لإثبات ذاتها .